اعتبرتها محاولة «فجة» لترهيب الشعب والتدخل في شؤون لبنان

واشنطن تدين مذكرات الجلب السورية بحق جنبلاط وحمادة

بيروت ـ «القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

دان السفير الامريكي في لبنان جيفري فيلتمان امس ما أعلن عن اصدار مذكرات جلب من محكمة عسكرية سورية لكل من النائب وليد جنبلاط ووزير الاتصالات مروان حمادة والصحافي فارس خشان للمثول لاستجوابهم.

وقال في تصريح له «ان مذكرات الجلب هذه يزعم أنها على صلة بقضية مرفوعة من القضاء العسكري السوري في حق ثلاثة لبنانيين بسبب تحريض الادارة الامريكية على احتلال سورية والتشهير بدمشق بتحميلها مسؤولية الاغتيالات والتفجيرات في لبنان العام الفائت».

واعتبر فيلتمان أن هذه «محاولة سافرة أخرى من الحكومة السورية للاستمرار في تدخلها في العملية السياسية اللبنانية ومحاولة فجة لترهيب الشعب والقادة السياسيين اللبنانيين»، واضاف «لقد وجدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أدلة متقاربة تدل على احتمال تورط شخصيات رسمية أمنية سورية ولبنانية في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري. لقد دعا مجلس الأمن الدولي سورية مراراً الى التعاون الكامل في التحقيق في القرارات الدولية 1636 و1644. نحن نكرر الدعوة الى حاجة سورية للاستجابة الى طلب رئيس لجنة التحقيق سيرج برامرتس لمقابلة شخصيات رسمية سورية».

واشاد السفير الامريكي في بيروت بما حققه الشعب اللبناني الكثير خلال العام المنصرم، واوضح « لقد فرض على القوات السورية الانسحاب من لبنان، كما أقام انتخابات نيابية حرة ونزيهة. مع أنه لا يزال امامه الكثير من العمل، فان قوات القمع لن تستطيع خمد أصوات الحرية، وقد أظهر اللبنانيون قوة الاستمرارية»، وقال «ان الولايات المتحدة والمجتمع الدولي يقفان مع الشعب اللبناني في عمله لتأكيد استقلاله وتعزيز ديمقراطيته.

ونحن ندعم دعوته الى الكرامة الوطنية والحقيقة والعدالة»، وختم قائلا «على المجتمع الدولي أن يستمر في محاسبة النظام السوري حتى يستجيب لما هو مصدر للقلق حيال تجاوبه مع لجنة التحقيق الدولية، وتدخله في لبنان، والأداء غير الكافي على الحدود العراقية، ورعايته لمجموعات فلسطينية ارهابية، وانقضاضه القاسي على المجتمع المدني».

ترتيبات لعودة دفعة من الفارين اللبنانيين الى اسرائيل عقب تفاهم بين «التيار الوطني الحر» و«حزب الله»

بيروت ـ القدس العربي»
ـ من سعد الياس:

في ضوء وثيقة التفاهم التي تم توقيعها بين «حزب الله » برئاسة الامين العام للحزب حسن نصرالله و«التيار الوطني الحر» برئاسة العماد ميشال عون في 6 شباط الفائت، تم إنجاز المعاملات القانونية والإجراءات الإدارية الخاصة بعودة الدفعة الأولى من اللبنانيين الذين غادروا الى اسرائيل بعد تحرير الجنوب في ايار من العام 2000 والذين لم تصدر بحقهم أي احكام غيابية، وهم بحدود الستين شخصاً معظمهم من المسنين والنساء والأطفال، فيما يتردّد ان العدد الاجمالي يقارب 2600 لبناني. ومن المقرر أن تصل الدفعة الأولى وتقارب عشرة أشخاص، عبر بوابة الناقورة، قبل السادس عشر من الجاري، موعد عيد الفصح، على أن تصل الدفعة الثانية الأساسية في حدود منتصف شهر أيار المقبل، لتنطلق بعد ذلك عملية التحضير لعودة دفعة من الذين صدرت بحقهم احكام غيابية (جنايات) مثل دخول بلاد العدو والتعامل مع الاحتلال، أي ممن لم يرتكبوا أي جرائم بحق أبناء المناطق الجنوبية إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي. ومن المقدر أن يصل عدد هؤلاء إلى حوالى المئتي حالة يفترض أن تنجز عملية عودتهم قبل نهاية حزيران المقبل. وأشارت مصادر اعلامية في بيروت إلى انه تم توكيل محامين عرب من أبناء مناطق الـ48 لمتابعة قضية هؤلاء، وذلك من اجل الاعتراض على الأحكام القضائية اللبنانية التي صدرت غيابياً بحقهم، على أن تبادر الدولة اللبنانية إلى تسهيل الإجراءات المتصلة بغير المرتكبين. وتابعت المصادر أن هناك اقل من مئة حالة من القياديين اللحديين والعناصر الذين تورطوا في ارتكابات كبيرة وهؤلاء ليس مطروحاً البحث بملفاتهم حالياً، علماً بأن أكثر من تسعين بالمئة منهم، حصلوا على لجوء سياسي وغادروا الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا الاطار، اكد القيادي في «التيار الوطني الحر» جبران باسيل «ان وثيقة التفاهم بين التيار الوطني الحر و«حزب الله» اسقطت الحواجز النفسية التي كانت تعيق عودة اللبنانيين من فلسطين المحتلة». وقال: «لقد أمنا كل الظروف الملائمة التي تشجعهم على العودة الى وطنهم، وان وجودهم في لبنان في اي ظرف افضل من الوجود خارجه، وهناك عمل حثيث نقوم به مع «حزب الله» والمؤسسات المعنية لبدء الخطوات العملية، ونأمل ان تعود دفعة صغيرة خلال أيام لتشجيع الجميع على العودة». وردا على سؤال حول تقديم ضمانات للذين يريدون العودة قال: «الموضوع ليس موضوع ضمانات بقدر ما هو تفهم «حزب الله» للظروف وهو يشجع عليها.

والمطلوب من القضاء اللبناني التعاطي مع الموضوع بالشكل الملائم. هناك تسهيلات في موضوع الوكالات والبحث والتحري القائم في حق عدد من اللبنانيين، وهناك عملية قضائية وقانونية يمكن ان تأخذ في الاعتبار الظروف التي كانت محيطة بالموضوع، وبعض اللبنانيين ذهب الى اسرائيل بداعي الخوف، في حين هناك من لا يستطيع العودة بسبب ظروف العمل او السفر او غير ذلك، وان عدداً من اللبنانيين سيؤجل العودة ربما بسبب الفصل الدراسي».

المعلم يؤكد ان المؤسسات والاتفاقات الموجودة بين البلدين اهم من السفارات

دمشق تعتبر ان العلاقات الدبلوماسية مع لبنان في الوقت الحالي سابقة لاوانها

دمشق ـ من من خالد يعقوب عويس:

قلل وزير الخارجية السوري وليد المعلم امس من أهمية دعوات زعماء سياسيين لبنانيين لاقامة علاقات دبلوماسية مع دمشق، قائلا ان مثل هذه الخطوات سابقة لأوانها.

وقال المعلم ان قنوات الاتصال والتجارة متطورة بالفعل بما يكفي لجعل فتح السفارات غير ضروري رغم أن دمشق لا تستبعد اقامة بعثات دبلوماسية في وقت ما في المستقبل.

وأضاف المعلم لرويترز في اول مقابلة يجريها منذ توليه منصب وزير الخارجية في شباط (فبراير) الماضي «هذا سابق لأوانه. ما بين سورية ولبنان من مؤسسات أهم بكثير من السفارات. الاتفاقات القائمة بين البلدين تتجاوز بكثير مسألة العلاقات الدبلوماسية».

غير أن المعلم وهو سفير سابق لدى الولايات المتحدة قال «لكن من حيث المبدأ هذه فكرة.. اذا وجدنا أنها ستعزز العلاقات الثنائية يمكن دراستها، في الواقع المؤسسات القائمة بين البلدين أهم بكثير من موضوع السفارتين التقليدي».

وعهد الزعماء السياسيون في لبنان الى رئيس الوزراء فؤاد السنيورة السعي لاقامة علاقات دبلوماسية مع دمشق غير أنه لم يتم حتى الان تقديم طلب رسمي الى حكومة سورية. وتعتبر الاطراف اللبنانية المناهضة لسورية رفض دمشق فتح سفارتين اشارة على عدم استعدادها لفتح صفحة جديدة في العلاقات في أعقاب انسحاب القوات السورية من لبنان العام الماضي.

ولم يفتح اي من البلدين المشتركين في حدود يبلغ طولها 250كيلومترا سفارة لدى الاخرى منذ اقتطعت القوى الغربية الدولتين من بقايا الامبراطورية العثمانية في عام 1920. ويشرف المجلس الاعلى السوري اللبناني ومقره دمشق ويرأسه لبناني على العلاقات الثنائية. غير أن دمشق هيمنت على العلاقات منذ دخول قوات سورية لبنان في عام 1976 خلال الحرب الاهلية اللبنانية.

وتدهورت العلاقات بين البلدين العام الماضي بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. وأشار تحقيق تجريه لجنة تابعة للامم المتحدة الى تورط مسؤولي أمن سوريين في الاغتيال. ونفت سورية التورط في الحادث. وتحت ضغوط دولية سحبت دمشق قواتها من لبنان بعد شهور قليلة من اغتيال الحريري وهو الحادث الذي أدخل لبنان في أزمة سياسية. ويعقد زعماء لبنانيون اجتماعات من خلال جلسات الحوار الوطني منذ الشهر الماضي بهدف تحقيق استقرار النظام السياسي. وفشل الزعماء حتى الان في حل قضايا مثل ما اذا كان الرئيس اميل لحود المؤيد لسوريا سيبقى في منصبه ونزع سلاح حزب الله. وقال المعلم ان سورية ترغب في ان تكلل جلسات الحوار الوطني بالنجاح.

وأضاف ان «الاستقرار في لبنان مهم لسورية والعكس صحيح. الموقف يزداد تعقيدا في لبنان بسبب التدخل الاجنبي الذي يمنع لبنان من التوصل الى توافق وطني»، وكان الوزير السوري يشير الى الولايات المتحدة.

وتمارس واشنطن التي تعتبر حزب الله منظمة ارهابية ضغوطا على سورية لوقف دعمها للحزب. ونفى المعلم تلميحات الى أن دمشق قد تقبل بانهاء دعمها لحزب الله في مقابل تخفيف الولايات المتحدة ضغوطها بخصوص مقتل الحريري.

وقال ان «سورية ليست جاهزة للدخول في أي صفقة من شأنها حجب هذه الحقيقة. سورية لا تدخل في صفقات على حساب مصالح وقضايا الامة العادلة».

واضاف أن الرئيس السوري بشار الاسد قال في مرات كثيرة ان سورية بريئة من هذه الجريمة وأن دمشق كانت الاكثر تضررا منها.

(رويترز)

وليد المعلم

المحكمة العليا الإسرائيلية تقر بضرورة تمديد منع المغادرة بحق الكاتب انطوان شلحت

الناصرة ـ «القدس العربي»
ـ من زهير اندراوس:

عقدت المحكمة الإسرائيلية العليا جلسة لها للنظر في استئناف مركز «عدالة» القانوني ضد قرار وزير الداخلية الإسرائيلي القاضي بمنع الكاتب أنطوان شلحت من مغادرة البلاد حتى نهاية العام الجاري لاسباب أمنية، اشتملت على مداولات مغلقة بين هيئة المحكمة ومندوبي جهاز الأمن العام (الشاباك).

وطالب الالتماس بأن تصدر المحكمة العليا أمرا مشروطا يلزم وزير الداخلية الإسرائيلي بتفسير أسباب عدم إلغاء أمر منع السفر بحق شلحت، ولماذا تم الاستناد إلى أنظمة الطوارئ من العام 1948 في سبيل إصداره. وقد ترافع في القضية المحامي مروان دلال من مركز «عدالة»، وذلك أمام هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة برئاسة أهارون باراك، رئيس المحكمة.

وفي تدعيمه للقرائن الواردة في الاستئناف الأصلي أكد دلال أن مجرد استناد أمر وزير الداخلية إلى «مواد سرية» ما يعتبر دليلاً بليغا على ظلمه وإجحافه، حيث أن شلحت معروف بعلاقاته الثقافية والإعلامية في الخارج، وأن إصرار جهاز الشاباك، الذي يقف وراء أمر المنع، على عدم تكليف نفسه عناء استجوابه أو التحقيق معه في الشبهة الموجهة إليه من شأنه فقط أن يعزز هذا الادعاء.

كما أعرب عن شكه في أن تكون «الخفّة» غير المحتملة في إصدار مثل هذا الأمر عائدة إلى كون الذي صدر بحقّه الحكم فلسطيني ينتمي الى الاقلية، حيث من المشكوك فيه أن يتصرف هذا الجهاز على النحو نفسه مع شخصيات ثقافية وإعلامية يهودية في مثل مكانة شلحت. كما اكد دلال أن منع شلحت من مغادرة البلاد يشكل خرقا من قبل اسرائيل للمعاهدة الدولية بصدد الحقوق المدنية والسياسية من العام 1966، والتي تنص المادة 12 فيها على حق المواطن الأساسي في مغادرة البلاد.

وقال القاضي باراك بعد الجلسة المغلقة التي عقدت بين هيئة المحكمة وبين مندوبي الشاباك، إن «المواد السرية» التي عرضت عليه «تثبت ضرورة إصدار أمر المنع المذكور وبعد ذلك تم، بصورة أوتوماتيكية تسلسلية، رفض عدة طلبات تقدم بها المحامي دلال، ومنها التصريح بمؤشر ولو بسيط إلى جوهر ما تحتويه تلك «المواد السرية» ضد موكله وتقصير مدة أمر المنع وجعله مقصورا على أقطار معينة وليس على العالم أجمع. وبطبيعة الحال لم تتدخل المحكمة لحث الشاباك على قبول هذه الطلبات، ما حدا بالمحامي دلال إلى القول إن هذه المحكمة تدير ظهرها للوقائع والشهادات التي أوردها الاستئناف، وبينها شهادتان للكاتب سامي ميخائيل والأستاذ الجامعي ساسون سوميخ، وتفند مزاعم الشاباك، الأمر الذي من شأنه أن يعرضها إلى انتقادات شديدة. وأعلن دلال أنه بعد التشاور مع موكله قرر سحب الاستئناف، في خطوة تستهدف قطع الطريق على إمكانية رفضه من قبل المحكمة.

وقال محامي مركز «عدالة»، في تعقيبه على ما جرى، في حديث لـ«القدس العربي» إن إصرار الشاباك على اعتماد «المواد السرية» وعدم افساح المجال أمام تحديها، وهو ما يتطلبه الحد الأدنى من الإجراءات النزيهة، ومصادقة المحكمة العليا على ذلك، ما هو إلا دليل إضافي على ضعف ادعاءات الشاباك وخنوع العليا غير المبرّر لإملاءاته. وأضاف المحامي دلال أنه سيتم قريبا إطلاق حملة ضد الشاباك من على موقع «عدالة» في الانترنت، باللغات العربية والانكليزية والعبرية، غايتها كشف ممارساته التعسفية وافتراءاته ضد المواطنين العرب وتجاوزاته القانونية المتكررة.

أما الكاتب أنطوان شلحت فقد أكد مجددا لـ«القدس العربي» أن هذه القضية «تفوح منها رائحة سياسية تزكم الأنوف»، وعلى ما يبدو فإن جهاز الشاباك منهمك هذه الأيام بالرسم الدوري للحدود و الخطوط الحمراء التي ينبغي أن يقف عندها المواطنون العرب لمجرد كونهم كذلك، وفي ظل غياب أية حجج جدية فإنه يلجأ إلى ذريعة «المواد السرية» التي لا يمكن لمخلوق أن يطلع عليها ويحاججها.

وأضاف أن الانطباع الأقوى الذي يتملكه هو أن الآمر الناهي في كل ما يتعلق بحريات المواطنين العرب هنا لا يزال جهاز الشاباك الظلامي، وعلى أية حال فإنه ليس الجهاز القضائي الذي يتفاخر صبح مساء بأنه يسيطر على الديمقراطية الإسرائيلية.

تحليل: الإسلاميون ليسوا أعداء الديمقراطية

بريستول ـ من لوسي ستالورثي:

فوز حركة المقاومة الإسلامية، حماس، بمقاليد السلطة في الأراضي الفلسطينية أطلق نقاشا جديدا بخصوص جدوى توجه إدارة الرئيس جورج بوش لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط.

ويعكس فوز حماس بـ56 % من مقاعد السلطة التشريعية الفلسطينية في الانتخابات التشريعية صعودا أوسع للقوى الإسلامية إلى السلطة السياسية، برز أيضا بفوز حركة الإخوان المسلمين، المحظورة رسميا، بـ80 مقعدا في مجلس الشعب المصري.

وأثار فوز الحركات الإسلامية في انتخابات ديمقراطية تساؤلات حيال ما إذا كانت الديمقراطية هي حقيقة الطريق إلى السلام والأمن في الشرق الأوسط كما يعتقد الغرب؟

وما رفض حماس الاعتراف بإسرائيل وشجب العنف سوى مؤشر إلى هذا التساؤل الذي دفع بكندا إلى وقف مساعداتها للفلسطينيين.

وعلى الرغم من هذه التساؤلات، خلص تقرير أصدره مركز السياسة الخارجية في الشهر الماضي إلى أن الجهود الديمقراطية في الشرق الأوسط هي الاستراتيجية الأكثر فعالية لمكافحة الإرهاب.

وتحت عنوان «الديمقراطية، الإرهاب والشرق الأوسط» كتب كريس فورستير في التقرير إن «الديمقراطية، بكل انعكاساتها وتعقيداتها وعمقها، تبقى الأسلوب الأفضل الذي يمكن أن تعتمده أي دولة لمكافحة خطر الإرهاب».

ولكن فورستير دعا إلى مقاربة جديدة للمسألة تناقض الاعتقاد السائد بأن الناخبين الشرق أوسطيين يستندون في اقتراعهم إلى مواجهة قضية واحدة، وأن هذه القضية هي الولايات المتحدة.

وأشار إلى أنه على الرغم من أن التواجد الامريكي في الشرق الأوسط هو مصدر للأدبيات السياسية «المشتعلة»، فإن مسائل حياتية أخرى كالصحة والتعليم والبطالة تحفز المواطنين على الاقتراع لجهة محددة.

وتشدد حماس في ميثاقها على أنها «حركة إنسانية تهتم بحقوق الإنسان»، وتخصص نسبة كبيرة من موازنتها السنوية المقدرة بـ70 مليون دولار لتمويل شبكة من الخدمات الاجتماعية ـ التربوية ـ الصحية، وفق ما أشار إليه فورستير.

وشدد فورستير على أن «هذه هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى وصول حماس إلى السلطة، لا مجرد تصميمها على تدمير إسرائيل».

أما روي ميلر، المحاضر في شؤون دول حوض البحر الأبيض المتوسط لدى كلية كينغز بلندن، فيؤيد وجهة نظر فورستير لافتا إلى أن «حماس فازت سياسيا لأنها قدمت مدارس ومستشفيات. لو نفذت السلطة الوطنية الفلسطينية وعودها الاجتماعية ـ الثقافية ـ الصحية لخسرت حماس عددا كبيرا من الذين اقترعوا لها».

كما أن حزب الله الشيعي يؤمن شبكة من الخدمات المدنية التي ساهمت في وصوله إلى البرلمان اللبناني. فبعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان في أيار/مايو العام 2000، نشط الحزب المتحالف مع إيران في إعادة بناء المدارس والعيادات والمستشفيات ما ساهم في حصوله على كتلة نيابية رئيسية في الانتخابات التشريعية التي جرت العام الماضي.

ويشير التقرير أيضا إلى أن الغرب أساء فهم تركيبة وأداء الأحزاب السياسية في الشرق الأوسط. فالأجواء التي سادت بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر العام 2001 على الولايات المتحدة اعتبرت أن جميع الحركات الإسلامية هي حركات أصولية تهدف إلى إقامة حكم الخلافة.

ومع بدء وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة عبر آليات انتخابية ديمقراطية بدأت الشكوك في مدى قدرة الديمقراطية على تأمين الأمن والاستقرار للشرق الأوسط.

ولكن يبدو أن الحركات الإسلامية التي تعرضت تاريخيا للقمع من قبل الأنظمة الحاكمة تمر بحالة انتقالية. وحزب العدالة والتنمية المغربي يعتبر مثالا في هذا المجال.

كان الحزب يعمد، عبر صحيفته، التجديد، إلى التشجيع على العنف، لكن توجهاته تغيرت كثيرا بعد تفجيرات الدار البيضاء.

لذلك، كتب فورستير «فإن الأحزاب الإسلامية المنتخبة ديمقراطيا والعاملة ضمن ديمقراطية حقيقية لن تعمد بالضرورة إلي الدعوة إلى العنف وتعزيزه أو التسامح مع المنظمات الإرهابية، فمسائل الأمن ومصالح السياسة الخارجية ستتصدر اهتماماتها كي تضمن بقاءها في السلطة». رويترز

القدومي يدعو لتحديد المسؤوليات بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية

■ تونس ـ يو بي آي: دعا رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي الى ضرورة تحديد المسؤوليات بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية برئاسة حماس، واعترف بوجود أزمة مالية خانقة كان لها كبير الأثر على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لكوادر وموظفي منظمة التحرير.

وعزا القدومي في حديث امس الخميس مع يونايتد برس أنترناشونال هذه الأزمة الى «الفوضى الادارية، وغياب احترام النظم والقواعد التي تحكم المؤسسات الفلسطينية، الى جانب غياب الرقابة والمراجعة».

وقال ان اختفاء المجلس الاقتصادي للتنمية والاعمار(بكدار) الذي تأسس عام 1994 لادارة المسائل الاقتصادية وبناء الوزارات الفلسطينية المقترحة وتوفير النفقات المالية، ساعد في اختفاء النظام المالي المطلوب الذي كان بوفره المجلس بالتعاون مع البنك الدولي والبنوك الأوروبية.

واعتبر القدومي الذي يتولى أمانة سر اللجنة المركزية لحركة فتح منذ وفاة مؤسسها ياسر عرفات، أن السلطة الفلسطينية السابقة هي التي تتحمل مسؤولية اختفاء هذا المجلس الذي كان يرأسه، حيث «سرعان ما استوعبته مما أدى الى اضطراب أوضاعه وشلّ فاعليته».

وكانت تقارير قد أشارت مؤخرا الى أن الأزمة المالية الحالية التي تعصف بالسلطة ومنظمة التحرير أثرت كثيرا على أوضاع وأداء عمل السفارات الفلسطينية، وعلى موظفي منظمة التحرير وخاصة أولئك المقيمين بتونس.

وأكد مسؤول فلسطيني ليونايتد برس أنترناشونال أن كوادر وموظفي منظمة التحرير بتونس لم يستلموا رواتبهم للشهر الثالث على التوالي، بينما لم تصرف موازنات السفارات الفلسطينية منذ خمسة أشهر.

ولم يتردد في التحذير من مخاطر تحويل كوادر وموظفي منظمة التحرير الفلسطينية الى «أفواه وأرانب» ، والدائرة السياسية الى مجرد نصب تذكاري، وصولا الى تحويل منظمة التحرير الى "مجرد قلم للتوقيع على الاتفاقيات المجحفة».

وذهب هذا المسؤول الفلسطيني الذي طلب عدم ذكر اسمه الى حد اتهام القيادة الفلسطينية بالوقوف وراء هذه الأزمة وبالسعي الى فصل الداخل عن الخارج، من خلال الاشارة الى أن حجم رواتب ونفقات كوادر منظمة التحرير في الخارج لايتجاوز مليوني دولار، من أصل 90 مليون دولار اجمالي حجم نفقات السلطة الفلسطينية.

ويوجد في تونس حاليا المئات من موظفي وكوادر منظمة التحرير يعملون في عدة مؤسسات منها الدائرة السياسية وصندوق الوطني الفلسطيني ودائرة شؤون العائدين، وهيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني، بالاضافة الى دائرة التعبئة والتنظيم التابعة لحركة فتح.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية قد قال الاربعاء في أول اجتماع لحكومته ان وزيره للمالية «تسلم وزارة خالية كليا من أي مبالغ فضلا على الديون المتراكمة على وزارة المالية وعلى الحكومة بشكل عام».

ولئن تحاشى هنية توجيه الاتهامات، فان القدومي الذي يقيم بتونس منذ العام 1982، لم يتردد في تحميل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة مسؤولية هذه الأزمة «لتعطيل القوى العاملة الفلسطينية بنسبة 87 بالمئة، وبالتالي افقاد الشعب الفلسطيني لأبسط مقومات العيش، بعد أن أصبحت المعونات الأجنبية تتحول الى جيوب الاسرائيليين لشراء المواد التموينية للشعب الفلسطيني المحاصر».

من جهة أخرى، أكد القدومي الذي يقيم بتونس منذ العام 1982، أنه يسعى الى لقاء قادة حماس لازالة الكثير من الالتباسات والتداخلات في السلطات المنوطة بالسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقال ان تحديد المسؤوليات بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير «أمر ضروري بعد أن اختلط الحابل بالنابل خلال السنوات الأخيرة، كما أن ضرورة تقتضي أيضا التنسيق مع حماس بالنظر الى تشابك المسؤوليات والسلطات مع وزارات الحكومة الفلسطينية الجديدة».

وأشار في هذا السياق الى أنه يتفق مع حركة حماس على استمرار المقاومة كسبيل للخلاص من الاحتلال الاسرائيلي، ولكنه شدد بالمقابل على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي المرجعية السياسية والتشريعية للسلطة الفلسطينية «التي تبقى بمثابة حكومة محلية تعنى بالحاجات المطلوبة للشعب الفلسطيني داخل الآراضي المحتلة فقط»

ووصف القدومي الاتصالات والمشاورات التي أجراها الأسبوع الماضي في العاصمة السورية دمشق مع قادة فصائل المقاومة الفلسطينية، بأنها «جيدة ومثمرة»، حيث تم خلالها وضع اللمسات الأولى لتشكيل المجلس الوطني بأعداد مقرة، وبرنامج عمل يجمع ويوفق بين وجهات النظر، ويؤكد الحرص على الوحدة الوطنية وعلى استمرار المقاومة.

مسؤول روسي يدعو للقاء برلماني بين لبنان وسورية بمشاركة بلاده

■ موسكو ـ يو بي آي: اقترح نائب رئيس مجلس الدوما الروسي أرتور تشيلينغاروف امس عقد لقاء برلماني ثلاثي بين روسيا ولبنان وسورية للمساعدة على تحسين العلاقات اللبنانية ـ الروسية.

وذكرت وكالة الأنباء الروسية نوفوستي أن اقتراح تشيلينغاروف، عضو حزب «روسيا الموحدة» جاء خلال لقائه بعدد من البرلمانيين اللبنانيين، الذي شهد هذا اللقاء مناقشة شؤون التعاون البرلماني الثنائي بين روسيا ولبنان.

ورأى تشيلينغاروف أن مثل هذا اللقاء سيساعد على تحسين العلاقات السورية اللبنانية.

ومن جانبه، شدد فريد مكاري نائب رئيس مجلس النواب اللبناني على أن روسيا صديق قديم للبنان، وهي مدعوة للعب دور هام في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

باريس تأمل في التوصل الى اتفاق سريعا بخصوص الاصلاحات الاقتصادية في لبنان

■ باريس ـ اف ب: عبرت فرنسا امس عن املها «في التوصل سريعا الى اتفاق» في لبنان حول خطة الاصلاحات الاقتصادية، وذكرت بان المجموعة الدولية مستعدة لتقديم مساعدتها في هذا الاطار.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية جان ـ باتيست ماتيي للصحافيين «نأمل في الوصول سريعا الى اتفاق حول خطة تكون على مستوى الرهان الذي تشكله اعادة اعمار لبنان وتطويره».

واضاف ان «المجموعة الدولية مستعدة لتقديم مساعدتها لخطط (رئيس الوزراء اللبناني) فؤاد السنيورة كما عبرت له عن ذلك مرارا لا سيما في 20 اذار (مارس) في بروكسل خلال اجتماع مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية».

واثر توقف مؤتمر الحوار الوطني الذي علق حتى نهاية نيسان/ابريل عكفت الحكومة اللبنانية الاربعاء على بحث الاصلاحات الاقتصادية على امل التوصل الى توافق يتيح انعقاد اجتماع مؤتمر دولي لمساعدة لبنان.

وبحث مجلس الوزراء في جلسة استثنائية عقدت مساء الاربعاء للمرة الاولى الاصلاحات الاقتصادية والادارية التي تعتبر شرطا للحصول على مساعدة من المانحين.

لجنة حقوق الإنسان تدين منع أكراد سوريين من الإعتصام

■ لندن ـ يو بي آي: أدانت اللجنة السورية لحقوق الإنسان منع قوات الأمن السورية أكراد سوريين من الإعتصام أمام القنصلية التركية في مدينة حلب احتجاجا على الإشتباكات التي تدور في مدينة آمد التركية بين ناشطين أكراد وقوات الأمن.

وقالت اللجنة المعارضة التي تتخذ من العاصمة البريطانية لندن مقرا لنشاطاتها في بيان ها اصدرته امس «إن الإعتصام السلمي حق يكفله الدستور وتضمنه المواثيق والمعاهدات الدولية».

وشددت على «رفضها منع السلطات لحق المواطنين الأكراد في التعبير عن مواقفهم بشكل سلمي وحضاري تجاه ما يهمهم من قضايا».

وطالبت السلطات السورية «باحترام تعهداتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والكف عن ممارستها اللاإنسانية تجاه المواطنين بمختلف انتماءاتهم».

سورية تدرج حقوق الطفل ضمن برامجها التعليمية

■ دمشق ـ يو بي آي: قالت مصادر رسمية إنه سيتم إدراج حقوق الطفل في مناهج التعليم العالي السورية لاول مرة بناء على اقتراح الهيئة السورية لشؤون الأسرة.

وأبلغت مصادر في «الهيئة السورية لشؤون الطفل» يونايتد برس أنترناشينال امس الخميس أنه «بناء على المداولات التي تمت في اجتماع مجلس التعليم العالي المنعقد بتاريخ الأول من الشهر الجاري للعام الدراسي الحالي فقد تمت الموافقة على تضمين مناهج الدراسة في التعليم العالي موضوع حقوق الطفل» لأول مرة في البلاد.

وأشارت المصادر إلى أنه تم الطلب من الجامعات التنسيق مع الهيئة السورية لشؤون الأسرة واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ القرار.

وقالت إن الأمر جاء بناء على الخطة الوطنية لحماية الطفل التي تقدمت الهيئة السورية بها إلى اجتماع حكومي برئاسة الرئيس بشار الأسد نهاية العام الماضي وقد حظي بالموافقة المطلوبة.

ونفت المصادر بشدة أن يكون الأمر مرتبط بمطالب خارجية تتعلق برغبة غربية ولاسيما أمريكية في تغيير المناهج الدراسية مشيرة إلى أن «الخطة وطنية بحتة وفي إطار المساعي التي تبذلها الهيئة في مجال حقوق الطفل وهي بمشاركة جهات حكومية وغير حكومية».

وأضافت أن عدة جهات رسمية ستشرف على التنفيذ وهي رؤساء مكاتب التعليم العالي في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم ومجلس التعليم العالي ووزير التعليم العالي والمكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لطلبة سورية والمكتب التنفيذي لنقابة المعلمين ونواب رؤساء الجامعات السورية للشؤون الإدارية والطلابية والعلمية في دمشق وحلب وحمص واللاذقية.

وتسهم الهيئة السورية للأسرة في وضع خطة استراتيجية لشؤون الطفل السوري كانت طالبت بها أسماء الأسد، عقيلة الرئيس السوري خلال المؤتمر الوطني الأول للطفل والذي انعقد تحت رعايتها في مدينة حلب شمال البلاد العام 2002 .